

الرسالة الاخبارية



مجلس نواب الشعب

من 01 إلى 15 فيفري 2024 العدد: 16

الجلسة العامة: المصادقة على مشاريع قوانين تهم مجالات الدفاع، والاقتصاد، والرياضة، والجريمة الالكترونية
اللجان القارة: 5 مشاريع ومقترحي قانونين تحت أنظار اللجان في إطار نقاشات واستماعات وإبداء للرأي
الأكاديمية البرلمانية: السياسات الاجتماعية محور يوم دراسي لتعميق النظر والاستشراف

مقترح قانون يتعلّق بالعمو العام في جريمة اصدار شيك بدون رصيد

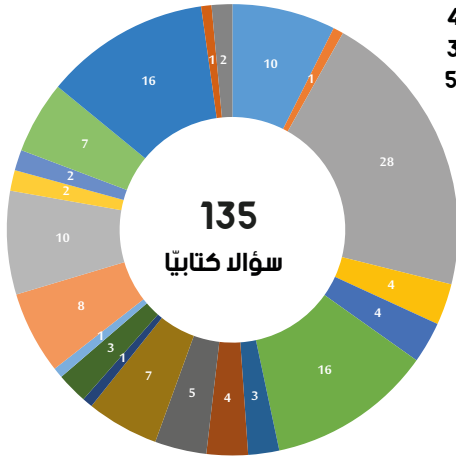
الخلاص قبل تاريخ 1 جانفي 2024. كما ينتفع بالعمو العام كل من كان محل تتبع قضائي لدى المحاكم على اختلاف درجاته أو صدر بحقه حكم قبل يوم 1 جانفي 2024 من أجل إحدى الجريمتين المذكورتين بالفصلين 2 و 3 من هذا القانون".

للاطلاع على نص مقترح القانون كاملا:

<https://urlz.fr/pB7f>

أحال مكتب مجلس نواب الشعب خلال اجتماعه المنعقد يوم 15 فيفري 2024 الى لجنة التشريع العام، **مقترح قانون يتعلّق بالعمو العام في جريمة اصدار شيك بدون رصيد**، مقدّم من قبل مجموعة من النواب. يتضمن ثلاثة فصول وينصّ مقترح القانون في فصله الأول على ما يلي:
"ينتفع بالعمو العام كل من أصدر شيكا بدون رصيد أو اعترض على خلاصه في غير الصور المنصوص عليها بالفصل 374 من المجلة التجارية وحررت في شأنه شهادة في عدم

توزيع الأسئلة الكتابية حسب الجهة الموجهة اليها وتواريخ احوالها من قبل المكتب



وزارة الشؤون الاجتماعية	رئاسة الحكومة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	وزارة الدفاع الوطني
وزارة الصناعة والمناجم والطاقة	وزارة الداخلية
وزارة الصحة	وزارة العدل
وزارة السياحة	وزارة المالية
وزارة الشباب والرياضة	وزارة النقل
وزارة تكنولوجيايات الاتصال	وزارة البيئة
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	وزارة التربية
وزارة الأسرة والطفولة وكبار السن	وزارة التجهيز والإسكان
وزارة الاقتصاد والتخطيط	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
	وزارة الشؤون الثقافية

مجلس نواب الشعب في أرقام

سؤالاً كتابياً مقدّم من قبل عدد من النواب تمّت إحالته الى عدد من أعضاء الحكومة 135

اجتماعات عقدتها اللجان 10

مشاريع قوانين تمّت المصادقة عليها 06

مقترحات قوانين أحالها مكتب المجلس الى اللجان المختصة 05

مواعيد هامة

20 فيفري 2024: سؤال شفاهي موجّه الى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

21 فيفري 2024: سؤال شفاهي موجه الى وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وسؤال شفاهي موجه الى وزيرة التجارة وتنمية الصادرات.

نشاط اللجان

مشروع القانونين الأساسيين المتعلقين بتنقيح وإتمام قانون بطاقة التعريف الوطنية وتنقيح وإتمام قانون جوازات السفر ووثائق السفر: مواصلة للنقاشات وابداء للرأي



- نظرت **لجنة الحقوق والحريات** يوم 12 فيفري 2024 في أحكام مشروع القانون الأساسي عدد 56-2023 المتعلق بطاقة التعريف الوطنية وذلك بحضور ممثلي وزارة الداخلية. وتم التطرق إلى عدة نقاط منها التخفيض في سن استخراج بطاقة التعريف الوطنية من 18 إلى 15 سنة، وتمكين الأطفال الذي بلغ سنهم 12 سنة بصفة استثنائية من بطاقة تعريف. كما تم التداول حول البيانات الوجوبية التي تتضمنها الشريحة.

لقراءة المزيد: <https://urlz.fr/pB56>



- اجتمعت **لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح** يوم 12 فيفري 2024 للنظر في مشروع القانونين المذكورين في إطار ابداء الرأي طبقا لأحكام الفصل 70 من النظام الداخلي. وقدم النواب الحاضرون عدة ملاحظات واقتراحات تم تضمينها بالرأي الذي توصلت إليه اللجنة حول مشروع القانونين. وتمت المصادقة على ما جاء بمشروع هذين القانونين الأساسيين، مع توصية اللجنة المتعمدة أصالة بالمصادقة عليهما في صيغتهما المعروضة وإحالتها إلى الجلسة العامة.

لقراءة المزيد: <https://urlz.fr/pB5e>



- أنهت **لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد** يوم 15 فيفري 2024 النظر في مشروع القانونين الأساسيين عدد 56/2023 المتعلق بطاقة التعريف البيومترية، وعدد 57/2023 المتعلق بجواز السفر البيومتري، في إطار ابداء الرأي، على أن تتم برمجة جلسة خلال الأسبوع المقبل لعرض تقرير اللجنة والمصادقة عليه وإحالتها إلى اللجنة المتعمدة أصالة.

جلسة استماع الى كاتب الدولة لدى وزير الخارجية بخصوص مشروع قانون يتعلق باتفاقية مقر بين حكومة الجمهورية التونسية و صندوق قطر للتنمية



استمعت **لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة** يومي 01 و15 فيفري 2024 على التوالي إلى كل من كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، ووفد عن وزارة الاقتصاد والتخطيط في إطار مواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 02/2024 المتعلق بالموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة الجمهورية التونسية و صندوق قطر للتنمية حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس.

لقراءة المزيد: <https://urlz.fr/pB5y>

جلسة استماع بخصوص مشروع القانون المتعلق بالبنائيات المتداعية للسقوط

استمعت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية يوم 15 فيفري 2024 إلى ممثلين عن كل من عمادة المهندسين التونسيين وهيئة المهندسين المعماريين بالبلاد التونسية حول مشروع القانون المتعلق بالبنائيات المتداعية للسقوط.

المصادقة على تقريرين حول مشروع قانونين وبرمجة زيارة ميدانية

صادقت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة يوم 14 فيفري 2024 على تقريرها حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب

الإفريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية (عدد 47/2023)، وحول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" (عدد 53/2023). كما وافقت على الطلب المتعلق بزيارة وفد برلماني إلى ولايات قابس وقفصة وصفاقس لمعاينة الوضع البيئي وأثاره.

القطاع السياحي: برمجة زيارات ميدانية وجلسات استماع للأطراف المتداخلة

عقدت لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية يوم 14 فيفري 2024 جلسة لضبط برنامج عملها للفترة القادمة. وقررت تنظيم جملة من الاستماع إلى ممثلين عن قطاع الصناعات التقليدية ووزارة الثقافة ووزارة الشؤون الخارجية وعدد من الهياكل المهنية في علاقة بالقطاع السياحي. كما برمجت زيارات ميدانية إلى عدد من المواقع السياحية والثقافية.

[لقراءة المزيد](https://urlz.fr/pB5D)

مواصلة النظر في مقترح القانون الأساسي المتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية

عقدت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة جلسة يوم 15 فيفري 2024 خصّصت الجزء الأول منها للاستماع إلى كاهية مدير الوحدات الصحية الأساسية بإدارة مصالح الصحة بوزارة الداخلية، والثاني للاستماع إلى مدير عام الضمان الاجتماعي الذي كان مرفوقا بعدد من إدارات وزارة الشؤون الاجتماعية، وذلك في إطار مواصلة النظر في مقترح القانون الأساسي المتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية.

[لقراءة المزيد](https://urlz.fr/pB6t)

جلسة استماع في إطار دراسة مقترح القانون المتعلق بالتعليم العالي الخاص

عقدت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة جلسة بتاريخ 02 فيفري 2024 خصتها للاستماع الى كل من ممثلين عن الجامعة الوطنية للتعليم العالي الخاص والبحث العلمي بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والى ممثلين عن الاتحاد التونسي لأصحاب المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم والتكوين، وذلك في إطار دراسة مقترح القانون المنقح للقانون عدد 73 لسنة 2000 المؤرخ في 25 جويلية 2000 والمتعلق بالتعليم العالي الخاص.

<https://urlz.fr/pB5K> **لقراءة المزيد**

المراجعات التشريعية في علاقة بتطوير الإدارة والوظيفة العمومية والصفقات العمومية، موضوع الاستماع الى ممثلي رئاسة الحكومة

كما تم التطرق الى سياقات مراجعة القانون المتعلق بالوظيفة العمومية وخاصة منها الدستورية. وتم تقديم لمحة عن منهج ومسار مراجعة هذا القانون الذي سيتم عرض النسخة الأخيرة منه على انظار المجلس الوزاري للمصادقة عليه واحالته على مجلس نواب الشعب. وفي مجال التطوير الإداري تم التطرق الى مشروع مراجعة الامر 982 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993.

<https://urlz.fr/pB6e> **لقراءة المزيد**

استمعت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد يوم 01 فيفري 2024 الى ممثلي رئاسة الحكومة حول مدى التقدم في مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالتطوير الإداري والوظيفة العمومية والصفقات العمومية. وقد تمت الإشارة الى الانطلاق في اعداد مشروع قانون، يتعلق بتحديد المبادئ العليا للصفقات العمومية ويضبط اهم الإجراءات المتخذة لتشجيع المنتج الوطني، ستقع إحالته لاحقا الى مجلس نواب الشعب.

الجلسات العامة

14 فيفري 2024

• المصادقة على مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة عدد 48/2023 برمته بـ 124 نعم و08 إحتفاظ و02 رفض

جهة المبادرة: رئاسة الجمهورية
اللجنة المتعمدة: لجنة المالية والميزانية

مسار مشروع القانون

- ← تاريخ الإيداع: 7 ديسمبر 2023
- ← تاريخ الإحالة من مكتب المجلس الى اللجنة: 9 ديسمبر 2023
- ← اجتماع اللجنة: 15 جانفي 2024

13 فيفري 2024

مسار مشروع القانون

- ← تاريخ الإيداع: 9 نوفمبر 2023
- ← تاريخ الإحالة من مكتب المجلس الى اللجنة: 15 نوفمبر 2023
- ← اجتماعات اللجنة: 04 و 17 جانفي 2024

• المصادقة على مشروع القانون عدد 40/2023 المتعلق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية برقمته بـ 119 نعم، 07 إحفظاظ و 09 رفض.
جهة المبادرة: رئاسة الجمهورية
اللجنة المتعمّدة: لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

مسار مشروع القانون

- ← تاريخ الإيداع: 07 ديسمبر 2023
- ← تاريخ الإحالة من مكتب المجلس الى اللجنة: 09 ديسمبر 2023
- ← اجتماعات اللجنة: 25 و 27 ديسمبر 2023 و 04 و 17 جانفي 2024

• المصادقة على مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد عدد 50/2023 برقمته بـ 129 نعم، 02 إحفظاظ و دون رفض.
جهة المبادرة: رئاسة الجمهورية
اللجنة المتعمّدة: لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

07 فيفري 2024

مسار مشروع القانون

- ← تاريخ الإيداع: 29 ديسمبر 2023
- ← تاريخ الإحالة من مكتب المجلس الى اللجنة: 03 جانفي 2024
- ← اجتماعات اللجنة: 04 و 05 و 08 و 25 جانفي 2024
- ← تاريخ النشر بالرائد الرسمي: 09 فيفري 2024

• المصادقة على مشروع قانون يتعلق بمكافحة المنشطات في مجال الرياضة. عدد 59/2023 برقمته بـ 122 نعم دون إحفظاظ و دون رفض
جهة المبادرة: رئاسة الجمهورية
اللجنة المتعمّدة: لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

06 فيفري 2024

مسار مشروع القانون

- ← تاريخ الإيداع: 26 جانفي 2024
- ← تاريخ الإحالة من مكتب المجلس الى اللجنة: 29 جانفي 2024
- ← اجتماعات اللجنة: 31 جانفي و 01 فيفري 2024
- ← تاريخ النشر بالرائد الرسمي: 07 فيفري 2024

• المصادقة على مشروع قانون يتعلّق بالترخيص للبنك المركزي التونسي في منح تسهيلات لفائدة الخزينة العامّة للبلاد التونسية (عدد 07/2024) برقمته بـ 92 نعم، 26 إحفظاظ و 15 رفض
جهة المبادرة: رئاسة الجمهورية
اللجنة المتعمّدة: لجنة المالية والميزانية

مسار مشروع القانون

- ← تاريخ الإيداع: 24 جانفي 2024
- ← تاريخ الإحالة من مكتب المجلس الى اللجنة: 25 جانفي 2024
- ← اجتماعات اللجنة: 30 و 31 جانفي 2024
- ← تاريخ النشر بالرائد الرسمي: 06 فيفري 2024

• المصادقة على مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية المعتمدة ببودابست في 23 نوفمبر 2001 (عدد 06/2024). برقمته بـ 115 نعم، 12 إحفظاظ و 9 رفض.
جهة المبادرة: رئاسة الجمهورية
اللجنة المتعمّدة: لجنة التشريع العام

الأكاديمية البرلمانية

يوم دراسي برلماني حول "السياسة الاجتماعية في تونس"

وتطرّق النواب خلال النقاش الى مسائل تتصل بالخصوص بدور الدولة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية التي يجب أن تتوخّاها، وبالقطاع الموازي وكيفية تحسين خدمات الصناديق بما يتلاءم مع احتياجات المواطنين. كما تم التطرق الى منظومة الضمان الاجتماعي لبعض القطاعات على غرار المرأة العاملة في القطاع الفلاحي، وقطاعي المحاماة والرياضة. مع التأكيد على أن الوضعية الحالية للضمان الاجتماعي تتطلب تعديلات في بعض التشريعات لتكون مواكبة لتطورات المنظومة المجتمعية.

نظّم مجلس نواب الشعب ببادرة من الأكاديمية البرلمانية يوم 12 فيفري 2024 يوما دراسيا برلمانيا حول "السياسة الاجتماعية في تونس"، أشرف عليه السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحضره نائبا الرئيس والسيد نادر العجابي، مدير عام الضمان الاجتماعي، وعدد هام من النواب والضيوف والإطارات. وقدم مدير عام الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية عرضا عن واقع أنظمة الضمان الاجتماعي في تونس وتطرّق الى وسائل تمويلها ومختلف الخدمات المسداة.



من معالم قصر باردو



قاعة "المحكمة" التي أنشأها علي باشا بن محمد (1735 – 1736 م) وقد وضع فيها أمراء البيت الحسيني عرشا في صدارة القاعة حيث يتولى الباي إصدار الأحكام ويحيط به أعضاء عائلته والوزراء ورجال القضاء ويدخل إليها المشتكون. هي قاعة مستطيلة الشكل ذات جدران مزوّقة بالرخام تحتوي على ثلاثة مساكب يفصل بينها صفان من الأقواس المرتكزة على أعمدة رخامية.